



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Analysis of the reality of financial policy tools in credit risks: A sample
of some Iraqi banks for the period 2013-2022**

Amer Hammoud Hamad*, Abdul Razzaq Hamad Hussein

College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:

General revenues, general expenses,
credit risk

ARTICLE INFO

Article history:

Received 31 Aug. 2024
Accepted 18 Sep. 2024
Available online 30 Jun. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Amer Hammoud Hamad

College of Administration and
Economics/ Tikrit University



Abstract: The research aims to shed light on the appropriate mechanism for financial policies that must be taken by decision makers to reduce risks related to the banking sector resulting from inappropriate decisions, limit them, and reduce their impact on the rest of the other sectors. The research is based on the hypothesis that: there is a positive correlation between... Financial policy tools and credit risks.

The research took Iraq as a case study that included five banks: (Khaleej Commercial Bank, Commercial Bank of Iraq, United Investment Bank, National Bank, and Sumer Bank). The time limits are the period (2013-2022). The descriptive and analytical approaches were used, and the research concluded to prove the impact of financial policy on credit risk.

The research has found that the relationship between public revenues and credit risk is inverse. Any increase in public revenues often reflects a strong economy, which reduces the risk of loan default. While the relationship between public expenditures and credit risks It is a relationship that depends on the type of expenditure, whether it is productive or unproductive The study recommended that He should Focus on improving the efficiency of public expenditures by reducing unnecessary spending and improving the targeting of social expenditures to ensure that the most needy groups benefit.

تحليل واقع أدوات السياسة المالية في المخاطر الائتمانية: عينة لبعض المصارف العراقية للمدة 2013-2022

عامر حمود حمد

عبدالرزاق حمد حسين

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الآلية المناسبة للسياسات المالية التي يجب اتخاذها من قبل صناع القرار لتقليل المخاطر المتعلقة بالقطاع المصرفي الناتجة عن القرارات غير المناسبة والحد منها والتقليل من أثرها في بقية القطاعات الأخرى، إذ يبنى البحث على فرضية مفادها أن: هناك علاقة ارتباط إيجابي بين أدوات السياسة المالية والمخاطر الائتمانية.

وقد اتخذ البحث من العراق حالة دراسية شملت خمسة مصارف هي (مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي، مصرف سومر) أما الحدود الزمنية فهي المدة (2013-2022). وقد تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث خلص البحث إلى اثبات التأثير للسياسة المالية في المخاطر الائتمانية.

وقد توصل البحث إلى أن العلاقة بين الإيرادات العامة ومخاطر الائتمان هي علاقة عكسية، فأن أي ارتفاع في الإيرادات العامة غالباً ما يعكس اقتصاداً قوياً، مما يقلل من مخاطر التخلف عن سداد القروض، بينما علاقة النفقات العامة بالمخاطر الائتمانية هي علاقة تعتمد على نوعية النفقات فيما إذا كانت منتجة أو غير منتجة وأوصت الدراسة على أنه يجب التركيز على تحسين كفاءة النفقات العامة من خلال تقليل الإنفاق غير الضروري وتحسين استهداف النفقات الاجتماعية لضمان استفادة الفئات الأكثر احتياجاً.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، النفقات العامة، المخاطر الائتمانية.

المقدمة

تعد السياسة المالية أداة رئيسية تستخدمها الحكومات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن خلال مجموعة من الأدوات المالية، مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، وتهدف السياسة المالية إلى التأثير على الطلب الكلي، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين الاستثمارات العامة والخاصة ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأدوات قد يكون له تأثيرات غير مباشرة على المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف، خصوصاً في البيئات الاقتصادية المتقلبة مثل العراق.

تعد المخاطر الائتمانية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف، إذ تتعلق بقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية وتتأثر هذه المخاطر بعوامل متعددة، منها ما يرتبط بالأوضاع الاقتصادية العامة، ومنها ما يتصل بسياسات الحكومة المالية. لذا، يكتسب فهم العلاقة بين أدوات السياسة المالية والمخاطر الائتمانية أهمية كبيرة لمديري المصارف وصناع السياسات على حد سواء، لذا عمد هذا البحث إلى استكشاف تأثير أدوات السياسة المالية على المخاطر الائتمانية في عدد من المصارف العراقية المختارة وسيتم تحليل البيانات المالية لهذه المصارف ودراسة كيفية تأثير السياسة المالية على قدرتها على إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الاول: الإطار المنهجي للبحث

1-1. مشكلة البحث: تواجه المصارف العراقية تحديات كبيرة في إدارة المخاطر الائتمانية بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد وتُعد السياسة المالية التي تتبعها الحكومة أحد العوامل المؤثرة على البيئة الاقتصادية العامة والتي قد تزيد أو تقلل من هذه المخاطر. لذا تكمن مشكلة هذا البحث في الحاجة إلى فهم العلاقة بين أدوات السياسة المالية والمخاطر الائتمانية في المصارف المدروسة، وبناءً على ذلك تمثلت مشكلة البحث في السؤال الآتي:

❖ هل يوجد تأثير للسياسة المالية في المخاطر الائتمانية؟

2-1. أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من حيث طبيعة الموضوع الذي تناولته، إذ يسلط البحث الضوء على موضوع حيوي ومهم في القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، وهو ما يتعلق بتأثير أدوات السياسة المالية في المخاطر الائتمانية، وتبرز أهمية الدراسة مما يأتي:

1. يساهم البحث في إثراء المعرفة النظرية حول كيفية تأثير أدوات السياسة المالية في المخاطر الائتمانية.

2. فهم تأثير السياسة المالية في المخاطر الائتمانية الأمر الذي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف العراقية، مما يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية المتعددة التي تواجه البلاد.

3. يمكن أن تساعد النتائج المستخلصة من البحث القطاع المصرفي في تطوير سياسات أفضل لإدارة المخاطر الائتمانية، مما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات مالية مستقرة وآمنة.

3-1. هدف البحث: في ضوء ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهميته، يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تسليط الضوء على الآلية المناسبة للسياسات المالية التي يجب اتخاذها من قبل صناع القرار لتقليل المخاطر المتعلقة بالقطاع المصرفي الناتجة عن القرارات غير المناسبة والحد منها والتقليل من أثرها في بقية القطاعات الأخرى.

4-1. فرضية الدراسة: يبني البحث على فرضية مفادها أن:

هناك علاقة ارتباط إيجابي بين أدوات السياسة المالية والمخاطر الائتمانية.

5-1. مجتمع وعينة البحث: اتخذ البحث من العراق حالة دراسية شملت خمسة مصارف هي (مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي، مصرف سومر). وامتدت الحدود الزمانية في المصارف المختارة وفق سلسلة زمنية للمدة من (2013-2022) وذلك لتكامل البيانات المالية لكل المصارف عينة الدراسة.

6-1. منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي لعرض وبيان الجانب النظري للدراسة، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل المالي لمتغيرات الدراسة وفق برنامج (Excel) لبيان علاقة التأثير فيما بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية والمخاطر الائتمانية والعلاقة بينهما

اولاً. الإطار النظري للسياسة المالية:

1-2. مفهوم السياسة المالية: تعد السياسة المالية من المفاهيم التي شهدت تطورات مستمرة مع التحولات الكبيرة في التاريخ الاقتصادي، ومع انتقال دور الدولة من حيادي إلى تدخلي ومن ثم إلى دولة منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي، فأف مفهوم السياسة المالية أخذ بالتطور والتوسع مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية (البجاري، 2022: 7).

ونظراً للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية تبعاً لوجهات نظر المفكرين والاقتصاديين، فمنهم من عرفها بأنها توجيه السلطات العامة في بلد ما للإيرادات العامة والنفقات العامة، وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة (عباس وعبد الهادي، 2021: 67)، كما عرفت بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات وإحداث التوازن في ميزانية الدولة (عبدالله، 2008: 17)،

ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها برنامج لما تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لأحداث أثراً مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سعياً لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بانافع وعلى، 2020: 21).

ومما سبق يمكن القول إن السياسة المالية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع.

2-2. أهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يأتي (غدير، 2010: 21):

1. تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بما أن السياسة المالية تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وتستطيع أن تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، فإنه من الممكن استخدام أدواتها للقضاء على بعض العيوب التي تشوب مراحل هذه الدورة ومنها:

أ. في مرحلة الإنتاج: يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج وزيادة الثروات المادية والبشرية لتحقيق المصالح الاجتماعية للدولة، إذ تستطيع الدولة تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع والخدمات الغذائية، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل قطاع المشروبات الكحولية والتبغ وغيرها.

ب. في مرحلة التوزيع: يمكن توجيه السياسة المالية توجيهها صحيحاً من شأنه أن يستأصل أسباب العيوب التي تشوب نظام التوزيع، إذ يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الراحبة وتخفيضها على السلع والخدمات التي يتسم سوقها بالجمود.

ج. في مرحلة الإنفاق: يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلاً في القطاع الزراعي وتقدم المزايا والإعفاءات، أو تقدم المزايا للاستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة لما لها من دور تشاكي وتداخل مع الصناعات الأخرى، كما يمكنها أن تحد من عملية استهلاك المصنوعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها.

2. التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد: تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة إلى زيادة الضرائب

ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار ومن ثم تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخل وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

3. زيادة معدلات النمو الاقتصادي: تعد زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لا بد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

4. تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب والإنفاق العام وغيرها، فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كبيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

2-3. أهمية السياسة المالية: تتجلى أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية (مشكور والحلو، 2016: 147):

1. من المعروف أن السياسة المالية سواء كانت في الدول المتقدمة أو الدول النامية لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب لها دور في معالجة التضخم، فعندما تكون هناك قوة شرائية كبيرة في المجتمع، ومن ثم عدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فأن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

2. إن وجود فوارق بين الطبقات، أي عدم وجود توازن بين شرائح المجتمع، يجعل وجود شرائح كبيرة تحت حد الكفاف، ومن ثم انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تتدخل الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخل المرتفعة لتعويض ذوي الدخل المنخفضة بواسطة الانفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم على المرافق التي يستفيد منها ذوي الدخل المحدودة كمرافق الصحة والتعليم والنقل العام وغيرها

3. إدارة الطلب الكلي بنجاح، إذ إن حدوث كساداً يعني انخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي تتدخل سياسة الانفاق للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار لزيادة حجم النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة حجم الطلب على العمالة ومن ثم انخفاض حجم البطالة.

4. اتساع نطاق الدولة في عملية الانفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخل ودور الانفاق في التأثير على الناتج الاجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص، بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمراً للقطاع الخاص، كما أن هنالك

التأثير المباشر وغير المباشر لسياسة الانفاق من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الانفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي، وانخفاضه على إحدى العناصر الأخرى، فإذا ارتفع الانفاق الحكومي فإن ذلك يعني انخفاض الاستهلاك لدى الأفراد ومن ثم فإن الفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.

2-4. أدوات السياسة المالية: يمكن التعرف على الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ومن أجل والحصول على معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتقسيم تلك الأدوات على:

2-4-1. النفقات العامة: وتشير النفقات العامة إلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتعكس القرارات السياسية التاريخية والحالية حول دورها في تقديم الخدمات وإعادة توزيع الدخل، ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التباين في هذه النسب بين مناهج التي تتبعها الدول المختلفة لتقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم الاجتماعي حسب الاختلافات الحقيقية في الموارد التي يتم إنفاقها (OECD, 2009: 52).

وفيما يتعلق بأنواع الانفاق العام فتقسم على (hayawi et al., 2019: 380).

1. النفقات الاستهلاكية: إن اقتناء السلع والخدمات النهائية لن يتم من دون مقابل مادي حيث يحصل عليها من قطاع الإنتاج بمقابل نقدي ويطلق عليه (الإنفاق الاستهلاكي) ويكون مصدره الأساسي الدخل الوطني ويحصل عليه القطاع بعد تقديمه الخدمات التي يقدمها عناصر الإنتاج.

2. النفقات الحقيقية: وهي النفقات التي يتم الحصول في مقابلها على خدمات صحية وتعليمية مثل: بناء المدارس والمستشفيات وتوفير التعليم والرعاية الصحية فضلاً عن قيام الدولة باستخدام جزء من موارد المجتمع لإنتاج السلع وأداء الخدمات من أجل إشباع الحاجات العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي.

3. النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات التي يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس الأموال وتقوم الدولة بتحويل جزء محدد من الدخل القومي من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى، ومنه فلا يترتب عليها زيادة في الدخل القومي، ومن الأمثلة على هذه النفقات الإعانات والمنح الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة لكل من الأفراد والمشروعات، لذا تسمى بـ (الإنفاق التوزيعي) لكونها توزع على الدخل القومي.

2-4-2. الإيرادات العامة: لقد أصبحت الإيرادات أداة رئيسة من الأدوات التي تستخدمها الدولة، في توجيه دفة الاقتصاد لتحقيق الأهداف المرغوبة، وتعرف الإيرادات العامة على أنها ما تحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية، لقاء تقديم خدماتها المختلفة للجمهور، فضلاً عن القروض الداخلية أو الخارجية لاستخدامها في تغطية النفقات العامة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (muhammad, 2019, 20)، وفيما يتعلق بأنواع الإيرادات العامة فتقسم على الإيرادات العامة الاقتصادية والسيادية، ويمكن تقسيم الإيرادات الاقتصادية على (salman, 2021: 20) (al-ali, 2007: 82):

1. إيرادات أملك الدولة: هي تلك الأموال التي تخضع لأحكام قانون العام والتي تملكها الدولة، والهدف منها تقع العام ومصدر رئيس من مصادر الإيرادات العامة للدولة ومنها (الدومين العقاري الدومين المالي، الدومين الصناعي والتجاري)

2. المنح والإعانات: هي مبالغ تحصل عليها الدولة من أفراد وشركات داخل الدولة أو من دول وهيئات أجنبية وليس للمنح والإعانات مقابل مباشر، وغالباً ما تقدم لمساعدة الحكومات على تجاوز أزمة

اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية معينة، وقد يكون الغرض من إعطاء المنح والاعانات دفع الحكومة لاتخاذ موقف سياسي معين أو لتعويضها عن الإصرار الاقتصادية التي لحقت بها نتيجة مواقفها السياسية، أو لتعويضها عن أحداث دولية معينة.

أما الإيرادات العامة السيادية وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالجبر والإكراه، ومنها الرسوم والضرائب والغرامات الجزائية والقروض الإجبارية (asfour, 2011: 318) (Rogerson, 2010: 39):

1. الرسوم: هي عبارة عن مبلغ مالي تجبيه الدولة، أو إحدى الشخصيات العامة الأخرى جبراً من الأفراد، وذلك مقابل تقديم خدمة خاصة لهم، أو مقابل نفع خاص ينتفع به من هذه الخدمة
2. الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة، وتعرف الضريبة على أنها عبارة عن " فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العامة وبصفة نهائية منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، وتستهدف الضريبة مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الإيرادات الضريبية، إلا أنه يفترض أن يكون الهدف الأول من فرض الضرائب لجباية أقصى حجم من الإيرادات، وأيضاً أن تستخدم لتحفيز الأفراد على الادخار وتقليل نسبة الاختلاف بين الدخل ومنه تحويل هذا الفائض الاقتصادي على شكل الاتجارات الكلية نحو النشاطات الاقتصادية ومن أنواعها استناداً إلى مصدر جبايتها تنقسم إلى نوعين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويعدان من أقدم مصادر إيرادات الدولة

ثانياً. الإطار النظري للمخاطر الائتمانية:

1. مفهوم المخاطر الائتمانية: إن الخطر جزء من البيئة المصرفية ويكون مرتبطاً بها مهما كان نوعها أو طبيعتها والمخاطر الائتمانية هي نتيجة لعدة عوامل ولكن العامل الأساسي في ذلك ناتج عن عدم رغبة المقرض في سداد القرض الذي قدمته أو عدم القدرة على تحقيق دخل كاف لغرض إعادة القرض وتعد مخاطر الائتمان من بين الأنشطة الرئيسة للمصارف (الطار، 2023: 256)، وكذلك يمكن وصف مخاطر الائتمان هي انها مخاطر الخسارة الناجمة عن تقصير الدائن أو الطرف المقابل وبعبارة بسيطة أن مخاطر الائتمان هي الخسارة التي قد يتعرض لها المقرض الناشئة عن عدم سداد المقرض للفائدة المجدولة أو رأس المال (3: 2023, Stengos) وهي مخاطر تقديم الائتمان أو القروض للأفراد ومختلف قطاعات الاقتصاد، حيث لا يستطيع المقرض استرداد الحقوق التي يمثلها أصل الدين والفائدة المتكبدة وذلك بسبب الظروف التي يواجهها العميل أو قد يمتنع هو عن السداد وهذا ما يؤدي إلى ظهور المخاطر الائتمانية (Shaker, Hashem, 2023: 208) وأيضاً هناك من وضح بأن المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على أرباح ورأس مال البنك بسبب فشل المقرض في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب (ميمون وطالب، 2022: 7) ووصفت مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يفشل الطرف المتعاقد في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها ويُشار أيضاً إلى مخاطر الائتمان على أنها مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الأداء أو مخاطر الطرف المقابل تشير كل هذه بشكل أساسي إلى نفس تأثير المخاطر الائتمانية على معاملات الشركة (2: 2016, Moles, Brown) وتشير مخاطر الائتمان إلى المخاطر المرتبطة بأي نوع من التخلف عن السداد المرتبط بالأحداث المتعلقة بالائتمان مثل التغييرات في جودة الائتمان وارتباط مخاطر الائتمان بشكل أساسي بالمخاطر المرتبطة بسداد المقرض (AbdAl-Janabi, 2022:220).

2. **أنواع المخاطر الائتمانية:** تواجه الصناعة المصرفية حالياً مجموعة من التحديات بسبب العولمة وتوسع المؤسسات المصرفية ويشمل ذلك التقدم في التحرر المالي والتغيرات في الممارسات المصرفية وزيادة استخدام الأدوات المالية الجديدة ومن بين هذه التحديات ينصب التركيز في المقام الأول على المخاطر المتنوعة والمتنامية التي حظيت باهتمام كبير في العديد من الأعمال العلمية حيث قدم العديد من الكتاب والباحثين تصنيفات مختلفة للمخاطر الائتمانية مما يعكس وجهات نظرهم الفردية علاوة على ذلك تتطور أنواع المخاطر الائتمانية جنباً إلى جنب مع التطورات في القطاع المصرفي حيث يتم تصنيف المخاطر الى ما يأتي (النويران، 2021: 111) (Khatywa, 2009: 8-9) (عبدالحميد، محمود، 2019: 142) (ظاهر، وآخرون، 2023: 30):

أ. **المخاطر المالية:** تشمل المخاطر المالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأنشطة المالية للمصرف بما في ذلك كيفية إدارة موجوداته ومطلوباته وتشمل هذه المخاطر مخاطر السوق والتي تنشأ من التقلبات في ظروف السوق ومخاطر الائتمان، التي تنشأ عندما يكون العملاء غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم في السداد، ومخاطر السيولة والتي تحدث عندما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء بطريقة فعالة وترتبط هذه المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالقدرة المالية للعملاء واستعدادهم للدفع.

ب. **مخاطر التخلف عن السداد:** هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المدين أو المقترض على سداد الديون عند استحقاقها، أو بسبب القدرة على السداد ولكن عدم الرغبة في السداد وقد تكون مخاطرة عدم سداد الديون عند استحقاقها تامة إن وجدت يتم سداد السند أو إذا تم سداد جزء من الدين فيمكن أن يكون التسديد جزئياً وأيضاً هذه هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة المقترض (المدين) على سداد الدين كله أو جزء منه للمقرض (الدائن) فضلاً عن الفائدة المتكبدة مما يؤدي إلى خسائر للمؤسسة المالية (كمقرض)، وهو ما يعادل المبلغ الذي سيدفعه المقترض كما إن خطر عدم السداد يساهم بشكل كبير في نقص سيولة البنك.

ج. **المخاطر الخاصة بالعميل:** هناك وجهات نظر عديدة في توضيح المخاطر الائتمانية التي يسببها الوضع المالي الخاص بالزبون وتقيد من قدرته على الوفاء سواء مبلغ القرض أو فوائده أو كلتا الاثنين ومن ثم يمكن أن نبين المخاطر التي تكون متعلقة بالمقرض وكيفية صلاحيته للاقتراض وما هي المخاطر المتعلقة بالقطاع أو النشاط الذي ينتمي أو يقوم به الزبون فضلاً عن سمعة المقرض والتي نذكرها من خلال ما يأتي:

❖ **اهلية المقرض وصلاحيته للاقتراض:** من الطبيعي أن يضمن البنك أن المشترك في الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة الائتمانية، وأن يكون له الحق في التعاقد على الائتمان اللازم لجميع الشروط والضمانات، وفي هذا النوع من المخاطر الذي يكون وثيق الصلة بالمقرض نفسه لأنه يتعلق بشخصية المقرض والجدارة الائتمانية والسمعة ومركزه المالي وقدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته عندما يأتي تاريخ السداد تنشأ مخاطر الائتمان هذه من المعلومات غير الصحيحة أو المبالغة في المعلومات المقدمة من المقرض أو البيانات التي يعتمد عليها تحليل قوة المركز المالي للمقرض ومن ثم يجب دراسة وضع العميل والتأكد بشكل كامل قبل الموافقة على اعطاء القرض ويشار إلى السمعة الائتمانية للمقرض من خلال المعلومات اللازمة التي تجمع عنه، فإنه يعكس مدى احترامه لأعماله والوفاء بواجباته في الوقت المحدد، يهتم البنك بمعرفة أهمية نواياه الحسنة وطمأنته على صدقه في المعاملة وكذلك أهمية ما إذا كان اعتاد المقرض على المماثلة في السداد أو لا.

❖ المخاطر المرتبطة بالنشاط أو القطاع الخاص بالمقترض: تنشأ هذه المخاطر من طبيعة النشاط الذي يقوم به المقترض ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه سواء كانت الزراعة أو السياحة أو الصناعة، والظروف العامة المحيطة بنشاط المقترض وحالته الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية التي لها تأثير قوي على قدرة المقترض على السداد ومن المعروف أن كل قطاع اقتصادي لديه درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

3. خصائص المخاطر الائتمانية: يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان من خلل في عملية الائتمان بعد الانتهاء من العقد، سواء كان مبلغ الائتمان القروض والفوائد أو في وقت السداد ومخاطر الائتمان هي خسارة محتملة يعاني منها المقترض ولا يتم توجيهها من قبل المقترض ويعد المقترض هو السبب في ذلك بسبب عدم قدرته أو التزامه أو فشل المقترض في سداد أصل القرض أو الفائدة (جميلة، 2015: 30) ومخاطر الائتمان هي نوع من المخاطر المصرفية وتقوم على ركيزتين هما الخسارة والمستقبل، وتعد مخاطر الائتمان شاملة ولا تقتصر على نوع معين من الائتمان، بحيث تخضع جميع أنواع الائتمان لمستوى معين من المخاطر فأي خلل في العقد الذي يؤثر عملية الائتمان، ويعد مصدراً لمخاطر الائتمان المحتملة، سواء كان الخلل في المبلغ أو في شروط السداد حتى السداد الكامل أو في شروط السداد حتى يتم تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه في شروط القرض المصدر الرئيس للمخاطر الائتمانية هو عدم قدرة العميل أو عدم امتثاله أو فشله في سداد أصل القرض والفائدة عليه (مريم، أمال، 2023: 5).

ثالثاً. العلاقة بين السياسة المالية والمخاطر الائتمانية: إن أدوات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على القطاع المصرفي إذ إنها تنتقل إليه عبر قنوات عديدة يمكن إيضاحها بالشكل الآتي (jesic, 2013: 13) (حسن، 2018: 38-39):

1. الائتمان الممنوح لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة: إن احتمالات تعثر الائتمان الممنوح لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المستوردة والمتعاملة مع الحكومة من المخاطر التي تهدد الجهاز المصرفي وبالأخص أن قيام الحكومة بتسديد مستحقات القطاع الخاص يعتمد على السيولة المتوفرة لديها، ويمكن توضيح هذا التأثير على الجهاز المصرفي كالآتي (الأول) قيام أصحاب المستحقات المتأخرة بعددٍ من الضغوط على الحكومة قد يدفعها إلى المزيد من الاقتراض من المصارف من أجل تسديد التزاماتها ولو جزئياً من أجل عدم توقف أنشطتها التشغيلية (الثاني) إن عجز الحكومة عن تسديد مستحقات القطاع الخاص من شأنه أن يؤدي إلى تدهور المركز المالي للموردين، مما يدفعهم إلى المزيد من الاقتراض من القطاع المصرفي من أجل الوفاء بالتزاماتهم الناتجة عن العمليات التجارية، وتتوقف قدرة القطاع المصرفي باسترداد ديونها المستحقة على القطاع الخاص على قدرة موردي القطاع الخاص بالحصول على ديونهم المستحقة على الحكومة وقدرة الحكومة على التسديد.

2. أثر الاقتراض الداخلي: إن زيادة الاحتفاظ بالقروض الحكومية من قبل المؤسسات المصرفية تعد واحدة من أهم المخاطر التي تتركها السياسة المالية على الجهاز المصرفي وزيادة انكشافه على حالة عدم الاستقرار المصرفي ويصبح هذا الأثر الأكثر احتمالية في تهديد الاستقرار المصرفي مع زيادة القروض الحكومية في محفظة الاستثمار لدى المؤسسات المالية ولاسيما إذا تجاوزت القروض الحكومية سقف أموال المصارف أي الحد الذي تعتمد المصارف عليه في منح الائتمان بشكل عام،

ومن أهم الأسباب في البلدان النامية التي تدفع المؤسسات المالية للاستثمار في القروض الحكومية هو أنه لا يوجد بديل آخر من الأدوات المالية أمامها للاستثمار فيه بسبب تخلف الأسواق المالية وكذلك سياسات البنك المركزي من أجل تمويل الحكومات ومن ثم فإن الخسائر التي تتعرض لها المصارف من جراء احتواء القروض الحكومية تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة بسبب تقلبات السوق على السندات الحكومية (العلاقة عكسية) سوف يخفض من قيمتها ومن ثم قد تضطر المصارف إلى بيعها بسعرها المنخفض من أجل الالتزام أمام مطلوباتها، أو قد لا تستطيع الحكومات في تسديد ديونها وبالتالي تؤثر على الاستقرار المصرفي

3. الائتمان الممنوح لموظفي الحكومة والمخاطر المرتبطة بها: من العوامل الأخرى المرتبطة بالتطورات التي تحدث بالسياسة المالية والتي تؤثر في استقرار النظام المصرفي، قيام المصارف بمنح الائتمان لموظفي القطاع الحكومي بضمان المبالغ التي تمنحها الدولة لموظفيها، إذ على الرغم من الإيجابيات الكثيرة التي تتركها التسهيلات الائتمانية التي تتبعها المصارف إلى موظفي القطاع الحكومي على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها يعكس عدم الالتزام من قبل الأشخاص العاملين لدى القطاع الحكومي تجاه ديونهم لدى الجهاز المصرفي ومن ثم يرفع من معدلات التعثر المصرفي بشكل عام، الأمر الذي يمكن عده من المخاطر الرئيسية التي تؤثر في الجهاز المصرفي.

4. أثر الضرائب على الجهاز المصرفي: للضرائب أثر على الجهاز المصرفي أو المالي بشكل عام من خلال تأثيرها على بيئة الاقتصاد الكلي ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن زيادة الضرائب تؤدي إلى إفلاس الشركات وانخفاض كفاءتها وانخفاض دخلها والمنافسة فيما بينها وبالنتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد أي نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المصرفي بسبب الخسائر التي تعرضت لها الشركات وانعكاسها على المصارف، أما انخفاض الضرائب فيخلق بيئة مناسبة للعمل والاستثمار وزيادة الإنتاج مما يؤدي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي مما يقود إلى وضع أفضل للاستقرار المصرفي بسبب زيادة التعامل مع المصارف وزيادة قدرة المتعاملين مع المصارف على تسديد التزاماتهم تجاهها.

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية والمخاطر الائتمانية في العراق

3-1. واقع الإيرادات العامة في العراق للمدة 2013-2022: تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى توفير السلع العامة إذ يؤدي الانكماش الاقتصادي وزيادة الإنفاق إلى عجز كبير في ميزانية الدولة، وأن الإيرادات العامة تمثل تلك المبالغ التي تحصلها الدولة أو التي تدخل خزينتها عبر مختلف وحداتها الاقتصادية، سواء كانت هذه المبالغ تجنيها الحكومة مقابل خدمة تقدمها للأفراد، أو اقتطاعات إلزامية يفرضها الدور الرقابي للحكومة على الأفراد، أو مبالغ تطوعية يقدمها الأفراد والهيئات الوطنية والحكومات الأجنبية للدولة (الشمري والشمري، 2022: 142). ونلاحظ في العراق هيمنة الإيرادات النفطية التي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الأنواع الأخرى من الإيرادات، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الإيرادات العامة للدولة أدى إلى اختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي. ففي عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق كانت قيمة الإيرادات العامة (2146346) مليون دينار وبنسبة (7.25%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (85.79%) ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (0.01%) أما الإيرادات الأخرى كانت نسبتها إلى الإيرادات العامة (14.18%) وهي نسبة مرتفعة

قياساً بالأنواع الأخرى من الإيرادات، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى دخول الإعانات والمنح إلى العراق من الدول الأخرى بعد الاحتلال الأمريكي، ونلاحظ أنه في عام 2003 كانت قيمة الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة ضئيلة جداً وذلك بسبب ظروف الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية وتغير نظام الحكم وحل معظم المؤسسات الحكومية وتعطلها عن العمل وتدمير أغلب البنا التحتية مما أدى إلى صعوبة في تحصيل الضرائب. واستمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع ونسب تتجاوز (90%) في الأعوام اللاحقة في حين أن الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى ما زالت نسبها متذبذبة ولم تتجاوز (5%) أي ما زالت الإيرادات النفطية هي الإيرادات المهيمنة على الأنواع الأخرى من الإيرادات (الدعمي، 2018: 47). والجدول الآتي يوضح الإيرادات العامة في العراق للمدة 2013-2022.

جدول (1): الإيرادات العامة في العراق للمدة 2013-2022 (مليون دينار)

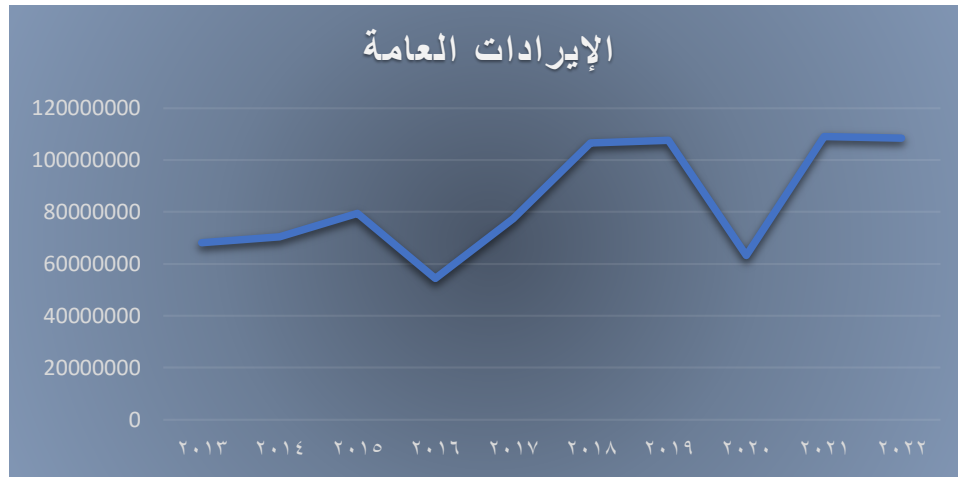
السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو %
2013	68080716	-
2014	70394526	3.3986
2015	79438353	12.8473
2016	54409270	-31.508
2017	77335955	42.1375
2018	106569834	37.8011
2019	107566995	0.9357
2020	63199689	-41.246
2021	109081464	72.5981
2022	108424886	-0.602
أعلى قيمة	109081464	-
أدنى قيمة	54409270	-
الوسط الحسابي	84450168.8	-
الانحراف المعياري	21344902.9	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.ZS>.

يبين الجدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي أثناء المدة 2013-2022، إذ نجد بان الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي قد بلغت (68080716) مليون دينار في العام 2013 وقد تطورت الإيرادات العامة لتبلغ (70394526) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب بلغ (3.3986%) وإن الإيرادات العامة قد بلغت (79438353) مليون دينار في العام 2015 وفي العام 2016 تراجعت الإيرادات العامة لتصل إلى (54409270) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-31.508%) بسبب انخفاض أسعار النفط وتعرض بعض مدن العراق لسيطرة عصابات داعش عام 2014، وأخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولاً إلى العام 2019

إذ بلغت الإيرادات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (77335955، 106569834، 107566995) مليون دينار، ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة وبمعدل نمو سالب بلغ (41.246-%) بسبب الآثار السلبية لازمة كورونا لتصل إلى 63199689 مليون دينار وفي العام 2021 سجلت الإيرادات العامة ما قيمته (109081464) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (72.5981-%) وفي العام 2022 فقد انخفضت الإيرادات العامة لتصل إلى (108424886) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (0.602-%) مقارنة بالعام السابق، وبذلك نلاحظ بأن الاقتصاد العراقي قد حقق أدنى قيمة للإيرادات العامة في العام 2016 وذلك نتيجة لأحداث داعش وآثارها على الاقتصاد العراقي فضلاً عن تراجع الإيرادات النفطية في العراق وإن أعلى قيمة للإيرادات العامة قد تحققت العام 2021 نتيجة لزيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره، وقد بلغ الوسط الحسابي للإيرادات العامة (84450168.8) مليون دينار، وبانحراف معياري قدره (21344902.9) والذي يعبر عن التذبذب في الإيرادات العامة نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي وبالأخص الازمة السياسية في عام 2014 والازمة الصحية في العام 2019. والشكل الآتي يبين تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2013-2022.



شكل (1): الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2013-2022.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

2-3. واقع النفقات العامة في العراق للمدة 2022-2013: يعد العراق من بين الدول التي سيطر فيها القطاع العام على الحياة الاقتصادية لفترة طويلة، إذ بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة (2003-2022) (27.39-%) مقارنة مع نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (7.62-%)، ففي عام 2003 بلغت نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.67-%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتغير نظام الحكم وما أدى إليه من تدمير للمشاريع الانتاجية والبنى التحتية وتوقف خطط التنمية، بينما كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (6.33-%)، وبعد ذلك بدأت نسب الاتفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع إذ كانت نسبته (60.33-%) في عام 2004 أما الانفاق الاستهلاكي العام كانت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (54.66-%) وهي نسبة مرتفعة قياساً بنسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (5.66-%)، وبسبب كون العراق بلداً ربيعياً يعتمد بالدرجة الأساس في تمويل نفقاته على الإيرادات

النفطية والتي ترتبط بدورها بأسعار النفط في الاسواق العالمية، أدى هذا الاعتماد إلى تذبذب النفقات العامة ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي (الشمرى والشمرى، 2022: 144). والجدول الآتي يوضح النفقات العامة في العراق للمدة 2013-2022.

جدول (2): واقع النفقات العامة في العراق للمدة 2013-2022 (مليون دينار)

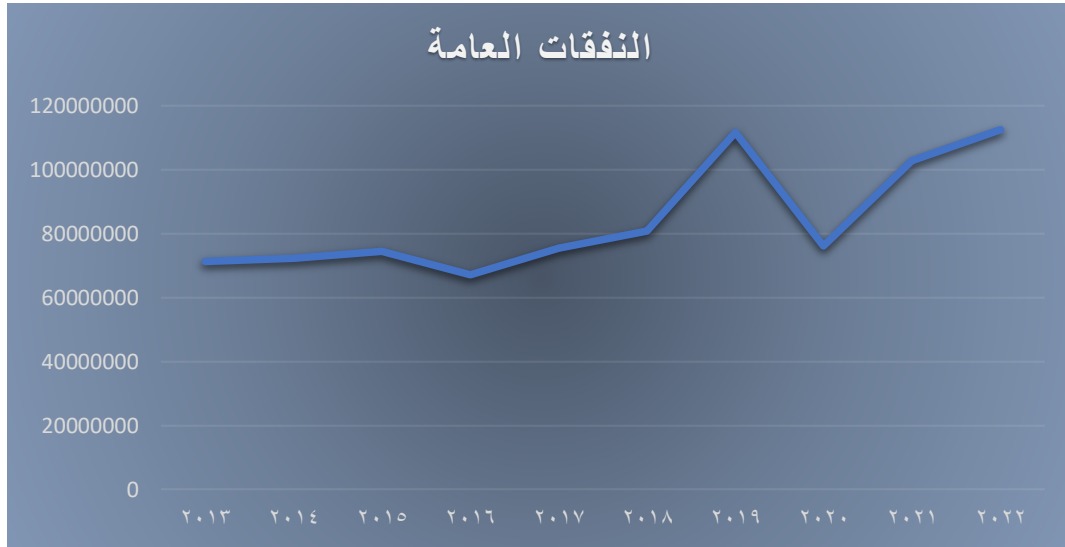
السنة	النفقات العامة	معدل النمو %
2013	71296391	-
2014	72344822	14.705
2015	74476914	2.9471
2016	67067437	-9.949
2017	75490115	12.55852
2018	80873189	7.130833
2019	111723523	38.14655
2020	76082443	-31.9011
2021	102849659	35.18186
2022	112564523	9.445694
أعلى قيمة	112564523	-
أدنى قيمة	67067437	-
الوسط الحسابي	84476901.6	-
الانحراف المعياري	17502601.41	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOV.T.ZS>.

يتضح من الجدول رقم (2) تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2013-2022، إذ نجد بأن النفقات العامة قد بلغت (71296391) مليون دينار في العام 2013 وقد تطورت النفقات العامة لتبلغ (72344822) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب بلغ (14.705%) وإن النفقات العامة قد بلغت (74476914) مليون دينار في العام 2015 وفي العام 2016 تراجعت النفقات العامة لتصل إلى (67067437) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-9.949%) وذلك بسبب الانهيار الحاد في أسعار النفط عالمياً الذي أثر وبشكل كبير على وضع النفقات العامة في العراق واخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولاً إلى العام 2019 إذ بلغت النفقات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (75490115، 80873189، 111723523) مليون دينار ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت النفقات العامة وبمعدل نمو سالب بلغ (-31.9011%) لتصل إلى (76082443) مليون دينار وفي العام 2021 سجلت النفقات العامة ما قيمته (102849659) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (35.18186%) وفي العام 2022 ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى (112564523) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (9.445694%) مقارنة بالعام السابق، ونلاحظ بأن الاقتصاد العراقي قد حقق أدنى قيمة للنفقات العامة في العام 2016 نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي وهي الحرب ضد الجماعات المسلحة وقد أخذ بعدها هذا

المؤشر في الارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولاً إلى العام 2020 إذ حققت النفقات العامة قيمة منخفضة وبمعدل نمو سالب نتيجة أزمة كورونا وأخذ المؤشر بالارتفاع وصولاً إلى نهاية مدة الدراسة وإن أعلى قيمة للنفقات العامة قد تحققت في العام 2022، وقد بلغ الوسط الحسابي للنفقات العامة (84476901.6) مليون دينار، وبانحراف معياري قدره (17502601.41) والذي يعبر عن التذبذب في النفقات العامة نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي وبالأخص الأزمة السياسية في عام 2014 والأزمة الصحية في العام 2020. والشكل الآتي يبين التطور التاريخي للنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2013-2022.



شكل (2): النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2013-2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

3-3. واقع المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة: يعد موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات في الثقافة المالية على المستوى العالمي، لاسيما في أعقاب الأزمات المالية والانهيئات التي تعصف بالمؤسسات المالية والمصرفية في عدد من الدول على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بهذه الأزمات والانهيئات ومعرفة أسبابها وطرق معالجتها ولاسيما من بنك التسويات الدولية في سويسرا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ تبين أن أهم الأسباب للأزمات والانهيئات هو تزايد المخاطر في المؤسسات المالية والمصارف ومنها المخاطر الائتمانية التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية من جهة وعدم إدارتها بصورة جيدة من جهة أخرى (الاسدي، 2015: 5). ويعد موضوع مخاطر السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استعمال اقتصادي لموارد المصارف فإن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف. إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان، وهكذا فإن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة إذ إن السيولة قد تؤثر تأثير مباشر على المصارف التجارية لكونه أحد الأعمدة المهمة في تعاملاته، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، فالسيولة ليست غاية بحد

ذاتها، لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان. والجدول الآتي يوضح مؤشر المخاطر الائتمانية في المصارف عينة الدراسة للمدة (2020-2013)

جدول (3): واقع المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2022-2013

السنوات	مصرف الخليج التجاري %	المصرف التجاري العراقي %	المصرف المتحد لاستثمار %	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف سومر %
2013	76.9319	98.877	38.235	215.23	244.343
2014	77.3519	97.472	42.664	215.75	232.428
2015	81.4534	102.06	33.609	211.52	222.473
2016	71.9903	97.104	38.431	218.43	237.568
2017	78.6119	93.256	55.952	217.3	212.243
2018	93.758	115.81	6.4452	198.81	217.608
2019	112.55	163.23	11.302	121.53	131.191
2020	116.211	147.03	1.6671	81.752	95.6498
2021	132.042	111.72	15.562	49.651	58.0913
2022	124.264	91.057	29.624	67.174	78.5941
أعلى قيمة	132.042	163.23	55.952	218.43	244.343
أدنى قيمة	71.9903	91.057	1.6671	49.651	58.0913

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2013-2022

يوضح لنا الجدول رقم (3) مؤشر المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2022-2013 إذ حقق مؤشر المخاطر الائتمانية لمصرف الخليج التجاري في العام 2013 ما نسبته (76.9319%) وقد تطورت في الأعوام 2014 و2015 إذ بلغت (77.3519%)، (81.4534%) وعلى التوالي وقد انخفضت هذه المخاطر في 2016 والتي بلغت (71.9903%) بينما تطورت هذه المخاطر خلال الأعوام (2017-2021) وبمعدل نمو موجب، بينما انخفضت هذه المخاطر في العام 2022 ووصلت إلى (124.264%)، ومن خلال التطور التاريخي لمؤشر المخاطر الائتمانية نلاحظ أنها قد حققت أدنى قيمة في العام 2016، وقد أخذ بعدها هذا المؤشر في الارتفاع وصولاً إلى العام 2021 والتي تمثل أعلى قيمة.

أما المصرف التجاري العراقي فقد حقق في العام 2013 ما نسبته (98.877%) وقد تطورت في الأعوام 2014 و2015 إذ بلغت (97.472%)، (102.06%) وعلى التوالي وقد انخفضت هذه المخاطر في 2016 والتي بلغت (97.104%) بينما تطورت هذه المخاطر خلال الأعوام (2017-2021) وبمعدل نمو موجب بينما انخفضت هذه المخاطر في العام 2022 وبمعدل نمو سالب، ومن خلال التطور التاريخي لمؤشر المخاطر الائتمانية نلاحظ أن مؤشر المخاطر الائتمانية حقق أدنى قيمة في العام 2022، وقد حقق المؤشر أعلى قيمة العام 2019 نتيجة للالزمة الصحية لعام 2019 (ازمة كورونا) والتي أثرت على أغلب الاقتصادات.

في حين حقق المصرف المتحد للاستثمار في العام 2013 ما نسبته (38.235%) وقد بلغت في الأعوام 2014 و2015 (42.664%، 33.609%) وعلى التوالي وقد تطورت هذه المخاطر في 2016 و2017 والتي بلغت (38.431%، 55.952%) بينما تذبذبت هذه المخاطر خلال الأعوام (2018-2022)، ومن خلال التطور التاريخي لمؤشر المخاطر الائتمانية نلاحظ أن مؤشر المخاطر الائتمانية قد حقق أدنى نسبة في العام 2020، وقد حقق المؤشر أعلى نسبة العام 2017.

أما المصرف الأهلي العراقي فقد حقق في العام 2013 ما نسبته (215.23%) وقد بلغت في الأعوام 2014 و2015 (215.75%، 211.52%) وعلى التوالي وقد تطورت هذه المخاطر في 2016 و2017 والتي بلغت (218.43%، 217.3%) بينما تذبذبت هذه المخاطر خلال الأعوام (2018-2022) وقد حقق مؤشر المخاطر الائتمانية أدنى نسبه في العام 2021، وقد حقق المؤشر أعلى نسبه العام 2016.

ومصرف سومر قد حقق في العام 2013 ما نسبته (244.343%) وقد بلغت في الأعوام 2014 و2015 (232.428%، 222.473%) وعلى التوالي وقد تطورت هذه المخاطر في 2016 و2017 والتي بلغت (237.568%، 212.243%) بينما تذبذبت هذه المخاطر خلال الأعوام (2018-2022) اذ حقق مؤشر المخاطر الائتمانية أدنى قيمة في العام 2021، وقد حقق المؤشر أعلى قيمة العام 2013.

4-3. تأثير أدوات السياسة المالية في المخاطر الائتمانية: يمكن ملاحظة تأثير أدوات السياسة المالية في المخاطر المصرفية غير المنتظمة من خلال الجدول الآتي:

جدول (4): تأثير السياسة المالية في المخاطر الائتمانية للمدة 2013-2022

المتغير المستقل (السياسة المالية)	المتغير التابع		
السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	مخاطر الائتمان % *مجموع المخاطر الائتمانية للمصارف\عددها
2013	68080716	71296391	134.724
2014	70394526	72344822	133.133
2015	79438353	74476914	130.221
2016	54409270	67067437	132.705
2017	77335955	75490115	131.473
2018	106569834	80873189	126.485
2019	107566995	111723523	107.961
2020	63199689	76082443	88.462
2021	109081464	102849659	73.413
2022	108424886	112564523	78.143

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وبيانات البنك الدولي للمدة 2013-2022

يبين لنا الجدول رقم (10) التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالسياسة المالية كمتغير مستقل والمخاطر الائتمانية كمتغير تابع إذ نجد بأن الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي قد بلغت (68080716) مليون دينار عراقي في العام 2013 وفي المقابل بلغت مخاطر الائتمان (134.724%) وقد تطورت الإيرادات العامة لتبلغ (70394526) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان حيث بلغت (133.133%) وفي العام 2015 بلغت الإيرادات العامة (79438353) مليون دينار والتي قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان والتي بلغت (130.221%) وفي العام 2016 تراجعت الإيرادات العامة لتصل الى (54409270) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قابلها ارتفاع في مخاطر الائتمان حيث بلغت (132.705%) وأخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولاً إلى العام 2019 إذ بلغت الإيرادات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (77335955، 106569834، 107566995) مليون دينار قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان كما موضح في الجدول أعلاه ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة وبمعدل نمو سالب لتصل إلى (63199689) مليون دينار والمخاطر الائتمانية استمرت في الانخفاض كذلك وفي العام 2021 سجلت الإيرادات العامة ما قيمته (109081464) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان بنسبة (73.413%) وفي العام 2022 فقد انخفضت الإيرادات العامة لتصل إلى (108424886) مليون دينار وبمعدل نمو سالب مقارنة بالعام السابق قابلها ارتفاع في مخاطر الائتمان بنسبة (78.143%)

أما النفقات العامة في الاقتصاد العراقي قد بلغت (71296391) مليون دينار عراقي في العام 2013 وقابلها مخاطر ائتمان بنسبة (134.724%) وقد تطورت النفقات العامة لتبلغ (72344822) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان بنسبة (133.133%) وإن النفقات العامة قد بلغت (74476914) مليون دينار في العام 2015 قابلها انخفاض في مخاطر الائتمان بنسبة (130.221%) وفي العام 2016 تراجعت النفقات العامة لتصل إلى (67067437) مليون دينار وبمعدل نمو سالب حيث قابلها ارتفاع في مخاطر الائتمان بنسبة (132.705%) وأخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب قابلها انخفاض ملحوظ في المخاطر الائتمانية وصولاً إلى العام 2019 إذ بلغت النفقات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (75490115، 80873189، 111723523) مليون دينار ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت النفقات العامة وبمعدل نمو سالب لتصل إلى (76082443) مليون دينار قابله استمرار في انخفاض المخاطر الائتمانية وفي العام 2021 سجلت النفقات العامة ما قيمته (102849659) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مع استمرار في انخفاض المخاطر الائتمانية وفي العام 2022 فقد ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى (112564523) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مقارنة بالعام السابق معه ارتفاع طفيف في المخاطر الائتمانية.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الإيرادات العامة ومخاطر الائتمان هي علاقة عكسية، فأن أي ارتفاع في الإيرادات العامة غالباً ما يعكس اقتصاداً قوياً، مما يقلل من مخاطر التخلف عن سداد القروض.

وإن العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر الائتمان هي علاقة تعتمد على نوعية النفقات فيما إذا كانت منتجة أو غير منتجة فالنفقات العامة المرتفعة على المشاريع الإنتاجية والخدمات يمكن أن

تدعم الاقتصاد وتقلل من مخاطر الائتمان، في حين إذا كانت النفقات غير منتجة أو موجهة بشكل غير فعال فأنها قد لا تؤدي إلى تحسين الاقتصاد مما يزيد من مخاطر الائتمان.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تؤثر السياسات المالية بشكل مباشر على استقرار السيولة في النظام المصرفي، فعندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام أو تتجه نحو الاقتراض من المصارف لتمويل عجز الموازنة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السيولة في السوق وهذا قد يسبب ضغوطاً على النظام المصرفي إذا كان الاقتراض الحكومي يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة، مما يؤثر على قدرة القطاع الخاص على الحصول على القروض في المقابل، قد تؤدي زيادة الاقتراض الحكومي إلى تحسين السيولة لدى المصارف في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل قد يؤدي هذا إلى زيادة مخاطر السيولة إذا لم تتمكن الحكومة من سداد ديونها.
2. تلعب السياسات الضريبية دوراً مهماً في تحديد المخاطر الائتمانية للمصارف فارتفاع الضرائب يمكن أن يؤدي إلى انخفاض دخل الشركات والأفراد، مما قد يزيد من معدلات التعثر في سداد القروض، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية للمصارف نتيجة لتراكم القروض غير المسددة. في المقابل، تخفيض الضرائب يمكن أن يعزز النشاط الاقتصادي وزيادة قدرة الشركات والأفراد على سداد القروض، مما يحسن الاستقرار المالي للمصارف ويقلل من المخاطر الائتمانية.
3. أظهرت النتائج أن العلاقة بين الإيرادات العامة ومخاطر الائتمان هي علاقة عكسية، فأن أي ارتفاع في الإيرادات العامة غالباً ما يعكس اقتصاداً قوياً، مما يقلل من مخاطر التخلف عن سداد القروض.
4. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين النفقات العامة و مخاطر الائتمان هي علاقة تعتمد على نوعية النفقات فيما إذا كانت منتجة أو غير منتجة فالنفقات العامة المرتفعة على المشاريع الإنتاجية والخدمات يمكن أن تدعم الاقتصاد وتقلل من مخاطر الائتمان، في حين إذا كانت النفقات غير منتجة أو موجهة بشكل غير فعال فأنها قد لا تؤدي إلى تحسين الاقتصاد مما يزيد من مخاطر الائتمان.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب تحسين نظام الضرائب لضمان توازن أفضل بين الإيرادات العامة وتحفيز النمو الاقتصادي ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة النظر في هيكل الضرائب، وتبني سياسات تصاعدية أكثر عدالة، وتجنب زيادة الضرائب بشكل يضر بقدرة الشركات والأفراد على الاستثمار والإنتاج.
2. يجب التركيز على تحسين كفاءة النفقات العامة من خلال تقليل الإنفاق غير الضروري وتحسين استهداف النفقات الاجتماعية لضمان استفادة الفئات الأكثر احتياجاً.
3. العمل على تنفيذ إجراءات وقائية لمنع تفاقم الأزمات المالية وتأثيرها على النظام المصرفي، مثل تحسين آليات ضبط السيولة ومراقبة الائتمان.
4. ينبغي تحسين التنسيق بين السياسات المالية والبنوك لضمان استقرار النظام المالي وتفادي حدوث أزمات ناتجة عن تصادم بين السياسات المالية والإجراءات المصرفية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. العطار، خانم نوري كاكاء، (2023)، مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد (5)، العدد (4)، العراق.
2. الشمري، مايح شبيب، الشمري، سلمان حمد، (2022)، واقع وافاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (29)، العراق.
3. البجاري، احمد إبراهيم، (2022)، قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في احتواء عجز الموازنة لبلدان مختارة للمدة 2002-2019 مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. النويران، ثامر علي، (2021)، إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية)، مجلة إضافات اقتصادية- جامعة شقراء، المجلد (5)، العدد (2)، المملكة العربية السعودية.
5. الدعيمي، زينب جبار عبد حسين، (2018)، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
6. بانافع، وحيد عبدالرحمن، وعلي، عبدالعزيز عبدالمجيد، (2020)، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة.
7. عباس، صبحي حسون، عبدالهادي، اية علاء الدين، (2021) اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق- دراسة تحليلية للمدة (2004-2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 39، العدد 130، العراق
8. غدير، هيفاء غدير (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق، سوريا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
9. عبدالله، خبابة، (2008)، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، المسلية، الجزائر.
10. ظاهر، عادل بشير وسالم، عقيل وفياض، اسراء كاطع، دور جودة التقارير المالية الدورية في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (47)، العراق.
11. عبد الحميد، عبدالعزيز شويش ومحمود، صابر حمد، دور بعض أدوات الابداع المالي في التحوط من المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (45)، العراق.
12. مشكور، سعود جايد والحو، عقيد حميد جابر (2016)، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، السماوة، العراق: العالمية للنشر والتوزيع.
13. جميلة، والي، (2015)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية بينك بدر وبنك الخليج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

14. حسن، ضياء عبد الرزاق، (2018) قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام أنموذج ARDL، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

15. مريم، علاوي وامال، زحي، (2023)، إدارة المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية دراسة حالة مصرف السلام وبنك الوطني الجزائري BNA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي بن يحيى، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Shakir, Muntaq Obaid and Hashim, Saddam Kattah (2023), Calculation of Expected Credit Risks According to IFRS 9 and its Implications in Credit Volume by Application in Ahli Bank of Iraq, Pioneering Journal of Finance and Business, vol. 4, No. 4, Iraq.
2. Stengos , Thanasis , (2023) , Credit Risk Management and the Financial Performance of Deposit Money Banks: Some New Evidence ,vol.16 University of Benin, Benin City.
3. Al-Janabi, Saad Majid & Abdul, Ahmed Haider (2022), Banking Solvency and its Impact on Credit Risk Analytical Study of a Sample of Iraq's Private Banking Sector, Muthanna University, Faculty of Management and Economics, vol. 12, No. 4, Iraq.
4. Zughair, Ali Hussein, Al-Quraishi, Hatem Karim Belhawi, Analysis of the impact of public revenues on the contribution of the industrial sector to the gross domestic product in Iraq (2003-2018), published research, Wasit Journal of Human Sciences, Volume (18) Issue Part Four, Iraq, 2022.
5. Zughair, Ali Hussein, Al-Quraishi, Hatem Karim Belhawi, Analysis of the impact of public revenues on the contribution of the industrial sector to the gross domestic product in Iraq (2003-2018), published research, Wasit Journal of Human Sciences, Volume (18) Issue Part Four, Iraq, 2022.
6. Salman, Ali Fahim Jaafar, The problem of coordination between fiscal and monetary policies and its impact on some macroeconomic variables in Iraq, PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, 2021.
7. Hayawi, Kulthum Abdel-Qader, Zaher, Abdel-Hamid Suleiman, Measurement and Analysis of the Causal Relationship between Public Expenditures, Money Supply and Inflation, "Iraq, a case study for the period (1990-2019), published research, Journal of Human Sciences of the University of Zakho, Volume (7), Number (3)), Iraq, 2019.
8. Moles, peter and Brown ken, (2016) , Credit Risk management Edinburgh Business School , Heriot-Watt University , United Kingdom
9. Asfour, Muhammad Shaker, The Fundamentals of the General Budget, third edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan, 2011.
10. Rogerson, Richard. The Impact of Labor Taxes on Labor Supply: An International Perspective. AEI Press, 2010.
11. Khatywa ,Thembaletu , (2009), Mathematical Models of Credit Management and Credit Derivatives , A thesis in the Department of Mathematics and Applied Mathematics , University of the Western Cape.

12. Al-Ali, Falih Adel, Public Finance and Tax Financial Legislation, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2007
13. Jesic, Milutin, Implication of fiscal Irresponsibility on financial stability, Journal of central banking theory and practice, issue3, 2013.
14. Furceri,davide, Mourougane, Annabelle (2009), The Effect of Financial Crises on Potential Output: New Empirical Evidence From OECD Countries, No 699.
15. Muhammad, U. F., & David, J. (2019). Relationship between Poverty and Unemployment in Niger State. Significant: Journal of Economics, 8, 71-78.